

حكومة طرابلس تبعث برسائل للمجتمع الدولي: لا حوار دون شروطنا

سيالة: مطالب وقف إطلاق النار غير المشروط تساوي بين المعتدي والمعتدى عليه



إصرار على العنف

وأضاف "أحضر جميع الأطراف على التوقف عن استخدام الأسلحة المنفجرة، بما في ذلك خلال الغارات والقصف الجوي في المناطق السكنية، نظرا إلى أنها قد تضرب بشكل عشوائي". وأدت المعارك على مشارف طرابلس منذ بدء هجوم المشير خليفة حفتر في أبريل للتقدم نحو العاصمة التي يسيطر عليها السراج، إلى مقتل ألف شخص وأجبرت 120 ألفا على مغادرة منازلهم. وتابع غوتيريش "للتوصل إلى حل سياسي للنزاع في ليبيا، هناك حاجة إلى دعم كامل وجماعي من المجتمع الدولي". وأردف "أنا قلق حيال وجود مقاتلين أجانب ومرتبطة جندهم أطراف النزاع في ليبيا، وحيال تدفق السلاح إلى البلاد". مطالبا باحترام صارم للحظر المفروض على الأسلحة الساري منذ العام 2011.

الأسلحة المتوسطة والثقيلة، كُبدت فيها الوحدات العسكرية التابعة للجيش المجموعات المسلحة خسائر كبيرة وصلت إلى مقتل 5 من عناصرها وتدمير 3 أليات مسلحة. وأبدى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الخميس في تقرير، قلقه من أن تغرق ليبيا في "حرب أهلية" إذا لم يتم اتخاذ خطوات "على المدى القصير" لوضع حد للنزاع بين رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج والمشير خليفة حفتر. وقال غوتيريش "إذا لم يتم فعل شيء على المدى القصير، فمن المحتمل جدا أن يتحول النزاع الحالي إلى حرب أهلية". داعيا "الفصائل المتحاربة إلى وقف كل الأعمال القتالية والعودة إلى الحوار السياسي".

أرسل تتبع الجيش الوطني بالمنطقة الغربية العسكرية باتجاه مدينة ترهونة، لأول مرة منذ اندلاع القتال في طرابلس. وأوضح القادة في إدراج على صفحاتها بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أن الأرسال تحركت بمساندة استطاع سلاح الجو، فيما لم تكشف عن أهدافها العسكرية أو المهام الموكلة لها. وفي سياق متصل، كشف اللواء 106 مجفلة عن وصول تعزيزات عسكرية كبيرة من قواته للمدينة تنفيذًا لتعليمات القيادة العامة للجيش الوطني. وفي محور الزطارنة القريب من أجوراء أشارت مصادر إلى وصول تعزيزات عسكرية لكلا الطرفين من بينها معدات ثقيلة، بعد اشتباكات حامية شهدتها منذ يومين، كما شهد محور السبعية معارك عنيفة استعملت فيها

وتستشعر حكومة الوفاق الواقعة تحت سيطرة الإسلاميين ضعف موقعها وتدرك جيدا أن أي مفاوضات ستعقد ستنتهي بنتائج لن تكون لصالحها، لذلك ترفض الحوار وتحشد لشن هجوم يقول مراقبون إنه قد يكون الأعنف خلال الفترة القادمة. ويرى هؤلاء المراقبين أن حكومة الوفاق تنتظر فقط وصول المزيد من الأسلحة من تركيا بعد الزيارة التي أجراها وزير داخلية حكومة الوفاق فتحي باشاغا إلى أنقرة الأربعاء، لشن هجوم على مواقع الجيش جنوب طرابلس وعلى مدينة ترهونة مركز عمليات الجيش. وتصدى الجيش الأربعة الماضي لمحاولة للهجوم على مدينة ترهونة التي فشلت محاولات الإسلاميين لاستمالتها. وأعلنت قاعدة الطوية الجوية عن تحرك

تدرك حكومة الوفاق الواقعة تحت سيطرة الإسلاميين ضعف موقعها لذلك تعارض استئناف العملية السياسية وتحشد لشن هجوم خلال الأيام القادمة لطرد الجيش من مناطق غرب ليبيا وخاصة مدينة ترهونة ومطار طرابلس الدولي.

وطوكيو - بعث وزير الخارجية في حكومة "الوفاق" الليبية محمد الطاهر سيالة برسائل للمجتمع الدولي تحمل رفضهم استئناف المحادثات دون تطبيق شروطهم التي يتجاهلها العالم منذ أشهر ويصفها مراقبون بـ"غير الواقعية". ورحب سيالة على هامش قمة "التيكاد" بطوكيو بموقف اليابان في قمة مجموعة السبع الداعم للحل السلمي ووقف العمليات العسكرية "تسريطة أن يعود المعتدي إلى الأماكن التي انطلق منها".

وأضاف "المطالب بوقف إطلاق النار غير المشروط هي مساواة بين المعتد يسعى لإعادة البلاد إلى حكم الفرد والعائلة ومعتدى عليه يسعى لإقامة الدولة المدنية والديمقراطية والوقوف إلى جانبه لتجاوز أزمته واستعادة أمنه واستقراره وتحقيق تنميته الشاملة والمستدامة".

وتنقلت صحيفة "لو بوان" الفرنسية عن مصادر دبلوماسية غربية تحدثت عن مقترح بمؤتمر مصالحة ليبي-ليبني يصحح النسخة التي خطتها لها المبعوث الأممي غسان سلامة قبل اندلاع الحرب والمعروفة بـ"المؤتمر الوطني الجامع"، والتي أجهضتها حرب العاصمة طرابلس، لكن المصادر تحدثت عن متغير جديد في رؤية المجتمع الدولي للخطوة الجديدة، إذ "سيحظى بمشاركة قادة التشكيلات المسلحة في مصراتة والزنتان".

ويقول مسؤولون مقربون من الجيش إنه اضطر إلى شن معركة طرابلس بسبب محاولة الإسلاميين الالتفاف على الاتفاق الذي جرى بين فايز السراج والقائد العام للجيش المشير خليفة حفتر في فبراير الماضي والذي ينص على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية تهيئ المرحلة الانتقالية الحالية. ويرفض الإسلاميون إنهاء المرحلة الانتقالية بإجراء انتخابات يدركون أنهم سيخسرونها لذلك يطالبون بإجراء انتخابات تشريعية فقط مع الإبقاء على المجلس الرئاسي الحالي بزعيم عدم وجود دستور، وهو ما يرد عليه التيار الداعم للانتخابات الرئاسية بأنه بالإمكان تجاوزه من خلال إجراء تعديلات على الإعلان الدستوري الجاري العمل به حاليا.

أنطونيو غوتيريش يحذر من غرق ليبيا في "حرب أهلية"، إذا لم يتم اتخاذ خطوات على المدى القصير لوضع حد للنزاع

ويريد المسؤولون التابعون لحكومة الوفاق وخصوصا منهم المحسوبون على تيار الإسلام السياسي منذ فترة هذه الشروط التي لا يعيرها المجتمع الدولي أي اهتمام، ما يعكس وجود رغبة دولية في إنهاء سطوة الإسلاميين على العاصمة ومؤسسات الدولة، من خلال السماح للجيش بالتفاوض من موقع قوة. وفي حين يتجاهل المجتمع الدولي شروط حكومة الوفاق ويدعو إلى وقف إطلاق النار دون الإشارة إلى تلك الشروط فقد دعت باريس بشكل واضح

البوليساريو تنضم للحملة الدولية المناهضة لترامب

هافانا - انضمت جبهة البوليساريو إلى الحملة الدولية المناهضة للرئيس الأميركي دونالد ترامب "لا لترامب"، على خلفية فرضه عقوبات على فنزويلا، حيث وقع سفيراها بكوبا ماء العينين اتفاقية على انضمام الجبهة لهذه الحملة. وتشير الخطوة إلى رفض البوليساريو للسياسات الأميركية، وهو ما سيلقي بظلاله على موقف الإدارة الأميركية من نزاع الصحراء لصالح الموقف المغربي، خاصة وأن هناك تطابقا لوجهات النظر مع الرباط في عدة قضايا وأزمات دولية.

ويؤكد تضامن البوليساريو مع كاراكاس اصطفاها مع الدول المعروفة بعدائها للسياسات الأميركية ككوبا وكوريا الشمالية، وهي دول كانت سبباة للاعتراف بها وتقديم الدعم لها. ويرى مراقبون أن هذا التضامن من شأنه أن يؤثر على صنع القرار داخل الأبيض، خاصة المستشارين المنتمين إلى تيار المحافظين وعلى رأسهم جون بولتون، المعروف بمواقفه المؤيدة لأطروحة ارتباط جبهة البوليساريو بالفكر الماركسي، وهو الأمر الذي ضمنه الصحافي الأميركي ديون نيسنباوم في مقاله بصحيفة "وول ستريت جورنال" ذات التأثير الكبير في السياسات العامة الأميركية، إذ نبه إلى خطورة استمرار نزاع الصحراء وتأثيره على الأمن والسلم في المنطقة. وتسعى حملة "لا لترامب" المناهضة للعقوبات على كاراكاس، والتي بدأت مطلع أغسطس الجاري، إلى جمع 13 رفضا لهذه العقوبات التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على نظام نيكولاس مادورو.

التيار الحداثي في تونس يتجاهل دعوات الاتفاق على مرشح واحد للرئاسة

التوالي، يوسف الشاهد، ورئيس حزب مشروع تونس محسن مرقوق، والمرشح المستقل المدعوم من أحزاب نداء تونس، وأفاق تونس، عبد الكريم الزبيدي، بالإضافة إلى مرشحة حزب أمل تونس، سلمى اللومي، ومرشح البديل التونسي مهدي جمعة، وإلياس الفخفاخ مرشح حزب التكتل الديمقراطي والقيادي السابق في نداء تونس ناجي جلول ووزير الصحة السابق سعيد العابدي.

وكان القيادي بحزب التكتل مصطفى بن جعفر قد ذكر في تصريح إعلامي أنه اتصل ببعض الأحزاب لكنه لم يجد تفاعلا أو نية منها للذهاب إلى الانتخابات بمرشح وحيد، وأكد أن حزب التكتل يدعم ترشح إلياس الفخفاخ للانتخابات الرئاسية، لأنه يحمل مشروع وأفكار وقيم الحزب، واستدرك قائلا "توجد فرصة للتدارك أمام العائلة الوسطية لاختيار مرشح وحيد".

وقالت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في بلاغ لها الجمعة إنه "سيتم السبت 31 أغسطس الإعلان عن المرشحين للانتخابات الرئاسية المقبولين نهائيا". وتنتقل الحملة الانتخابية يوم 2 سبتمبر لتتواصل إلى غاية 13 سبتمبر. وبلغ عدد المرشحين الذين قبلت الهيئة ترشحاتهم 26 مرشحا، في انتظار البت النهائي في 4 مرشحين. وقال نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فاروق بو عسكر الجمعة، إن "هيئة الانتخابات ينتظر أن تتلقى (الجمعة) من المحكمة الإدارية الأحكام النهائية بخصوص الطعون التي رفعها أربعة مرشحين كانت الهيئة قد أسقطت ترشحاتهم، وستعلن عن القائمة النهائية للمرشحين السبت".

وأشار بن أحمد إلى أن العديد من التفسيرات الجهوية لحركة نداء تونس قد أعلنت مساندتها لترشح يوسف الشاهد، وهو ما يعكس تباين المواقف صلب الحركة. وحزب نداء تونس هو الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية الماضية أسسه الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي. وعصفت الخلافات به خلال السنوات الماضية، حيث انبثقت عنه عدة أحزاب يقدم أغلبها مرشحا للانتخابات الرئاسية.

ويظهر توزيع المرشحين، وجود ثمانية مرشحين على الأقل، من العائلة السياسية التقدمية، هم على

للقوانين الداخلية للحزب وفي تعطيل معتمد للجان المعنية بذلك وهي لجنة النظام الداخلي المجدد رئيسها الأستاذ حازم القصوري". وأضاف "ساقوم بمقاضة الموقعين على البيان بتهمة التديليس على اعتبار وجود اثنين من الموقعين على البيان خارج أرض الوطن وهما حافظ قائد السبسي ورؤوف الخماسي وهو ما يخالف القوانين الداخلية للحزب والقانون عموما". وقال القيادي في حزب "تحيا تونس" مصطفى بن أحمد، إن تغير موقف حركة نداء تونس من دعمها ليوسف الشاهد ينم على وجود خلافات كبرى صلب الحزب.

وبينما ينتظر أنصار الحملة انسحابات من داخل العائلة الحداثية، تشبعت خلافات في حزب نداء تونس حيث ظهر الخميس تيار داعم لترشح رئيس الحكومة يوسف الشاهد، وهو ما يتعارض مع توجه الحزب الداعم لوزير الدفاع المستقل عبد الكريم الزبيدي. وكان رئيس المكتب السياسي لحركة نداء تونس رضوان عبارة قد أكد الخميس أن حزبه يدعم ترشح يوسف الشاهد، وهو ما رد عليه أنصار ترشيح الزبيدي، بتجميد عضويته.

وقال عبارة في تصريحات إعلامية محلية الجمعة "استغرب السرعة في اتخاذ قرار التجميد في مخالفة واضحة

تونس - لم تحرك الحملة التي أطلقتها منظمات المجتمع المدني مطلع الأسبوع سناكنا لدى التيار الحداثي الذي يبدو قبل ساعات من إعلان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن القائمة النهائية للمرشحين، مصرا على دخول السباق الرئاسي مستقلا. ووجه نشطاء المجتمع المدني، الاثنين، خلال لقاء إعلامي، نداء إلى جل مرشحي العائلة الديمقراطية بهدف الائتلاف حول مرشح توافقي، ما يسمح بمواجهة قوية لجميع المنافسين ويعزز حظوظ الفوز.

وانضم ائتلاف "كلنا قارون" إلى الحملة حيث دعا مساء الخميس المرشحين للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها عن العائلة الوسطية الديمقراطية الاجتماعية، إلى سحب ترشحاتهم لفائدة مرشح واحد من بينهم لضمان أوفر الحظوظ له للمرور إلى الدور الثاني من هذا الاستحقاق الانتخابي.

وأوضح رفيق بوجدارية، أحد مؤسسي الائتلاف خلال ندوة صحافية انعقدت مساء الخميس، أن ترشح ما بين 6 و7 شخصيات عن العائلة الاجتماعية الذي سينجز عنه تشتت أصوات الناخبين، قد يحمل خطر عدم مرور أي منهم إلى الدور الثاني أمام مرشحي العائلات الأخرى الإسلامية أو الشعبية. وأكد بوجدارية أن "قارون" متمسك بدعوة هؤلاء المرشحين وأحزابهم للجوس إلى طاولة الحوار لاختيار الشخصية الأفضل القادرة على المرور إلى الدور الثاني لتمثيل المشروع الديمقراطي الاجتماعي، مذكرا بمقترح "قارون" الذي لم يلق التجاوب والقاضي بإجراء انتخابات تمهيدية بين مرشحي العائلة الوسطية تفرز مرشحا توافيقا يمثلها في الانتخابات الرئاسية.



تشتت يغذي العزوف